## عام الديمقراطية في العراق

# العراقيون يتوجهون الى صناديق الاقتراع ثلاث مرات.. والعالم ينحني لشجاعة الشعب

بغداد / المدى

بعد قمع وقهر وتغييب ومصادرة للحق العام والحق الخاص وتحديدا الحق في الحياة الكريمة بابسط شروطها ومواثيقها ، كسر العراقيون حاجز سجنهم الى الحرية وراحوا في عام واحد يمارسون حقهم في الذهاب الى صناديق الاقتراع ولثلاث مرات متتالية .

اول انتخابات تعددية في العراق

فتحت مراكز الاقتراع في عموم العراق أبوابها صباح يوم ٣٠ / ١ / ٢٠٠٥ حيث تنافس اكثر من ١٠٠ حزب سياسي وائتلاف على شغل ٢٧٥مقعدا في الجمعية الوطنية التي سيكون وضع الدستور الجديد من اهم اولوياتها .

واستقبلت مراكز الاقتراع منذ الساعة السابعة صباحا ملايين الناخبين العراقيين في اجزاء واسعة من البلاد.

وشهدت جميع انحاء العراق احتياطات أمنية غير مسبوقة وسط مخاوف من أن يتراجع الكثيرون عن الإدلاء بأصواتهم بسبب تصاعد عمليات العنف. فقد أصدر أبو مصعب الزرقاوي زعيم تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين تحذيرا للشعب العراقي يقضي بألا يتوجه أحد للإدلاء بصوته في الانتخابات.

ووصف فلاح النقيب وزير الداخلية العراقية حينها يوم الانتخابات العراقية بـ اليوم التاريخي مضيفا انه بالرغم من التحديات فقد ذهب العراقيون الى التصويت بكثافة مما يشير الى نجاح الخطة الامنية.

وأوضح النقيب أن المناطق المضطربة أمنيا شهدت اقبالا ملحوظا من قبل المواطنين مما يعني أن الاجراءات الامنية كانت فعالة . وقال ان العراقيين اتسموا بالشجاعة وكانوا على قدر المسؤوليات والتحديات في تحديد مصير بلادهم ومستقبلهم.

وأوضح ان قوات الامن القت القبض خلال يوم الانتخابات على عدد كبير من الارهابيين حيث تم القاء القبض على ١٧ ارهابيا في بغداد فضلا عن قتل أربعة اخرين في اشتباكات مع رجال الشرطة كما تم اعتقال ثلاثة ارهابيين في كركوك فضلا عن ضبط سيارة مفخخة في المدينة نفسها فيما اعتقل سبعة اخرون في ذي قار وسبعة في واسط . و في محافظة تكريت تم اعتقال١٢٩ مسلحا مبينا انه القي القبض على معظمهم في بلدة الشرقاط اما في نينوى فقد القي القبض على ٣٩ مسلحا مع ضبط كميات كبيرة من الاسلحة والمتفجرات. وأشار وزير الداخلية الى قتل سوري مفخخ بحزام ناسف قبل أن يصل الى جموع الناخبين فيما فجر سوداني نفسه في منطقة قريبة من مركز انتخابي غربي بغداد.

واحصى وزير الداخلية العمليات الارهابية التي وقعت يوم الانتخابات بسبع هجمات على رجال الشرطة و٤٦ هجوما على مدنيين بقذائف الهاون والاسلحة الخفيفة استهدفت معظمها بيوت المواطنين بشكل عشوائي و٣٨ هجمة على مراكز الاقتراع موضحا انها جميعا باءت بالفشل.

كما ثمن النقيب في الوقت نفسه "بطولة شهيدين عراقيين ضحيا بنفسيهما من اجل الانتخابات والمدنين العراقيين وهما محمد عبد الامير كاظم وعادل ناصر اللذان سعيا إلى ايقاف انتحاريين حاولا تفجير مركزين انتخابين في بغداد".

وبعد مرور ١٧ يوما على اول انتخابات تعددية في العراق منذ اكثر من خمسين عاما اعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فوز لائحة الائتلاف العراقي الموحد بـ١٤٠ مقعدا في الجمعية الوطنية فيما فازت لائحة التحالف الكردستاني بـ٧٥ مقعدا ولائحة رئيس الوزراء حينها اياد علاوي بـ٤٠ حسب النتائج النهائية التي صادقت عليها المفوضية.

وحصلت لائحة الرئيس الشيخ غازي عجيل الياور على خمسة مقاعد وكل من لائحة جبهة تركمان العراق ولائحة الكوادر والنخب الوطنية المستقلة المقربة من التيار الصدري على ثلاثة مقاعد.

و رحبت الجامعة العربية باجراء الانتخابات في العراق واعتبرتهاخطوة مهمة على صعيد استكمال العملية السياسية. وقال الامين العام المساعد للشؤون السياسية والدولية في الجامعة العربية السفير أحمد بن حلي في تصريح للصحافيين ان الانتخابات جزء من العملية السياسية وخطوة مهمة وبخاصة في ظل الاقبال على صناديق الاقتراع مما يثبت أن هناك ارادة قوية لدى الشعب في تخطى هذه المرحلة الصعبة من حياته. وأضاف أن الانتخابات ينبغي أن تكون دافعا لدعم وحدة العراق وسلامة أراضيه وعدم السماح لاي نزعات قد تحاول النيل من هذه الوحدة داعيا الى مواصلة خط بناء مؤسسات الدولة. كما أعرب عن الامل في أن يتواصل الحوار مع كل القوى السياسية والمراجع الدينية والقوى الفاعلة في العراق لوضع دستور يعبر عن هوية العراق ومكانته وما يمثله ودوره عبر التاريخ وفي المستقبل.

واعرب السكرتير العام للامم المتحدة كوفي عنان عن ترحيبه باجراء الانتخابات العراقية العامة بنجاح ودعا الى السماح للذين لم يشاركوا فيها الى المشاركة في عملية وضع الدستور العراقي الدائم. وتعهد عنان بان تساعد منظمة الامم المتحدة الدولية "في حال دعوتها" الجمعية الوطنية الانتقالية بصياغة دستور دائم للعراق.

وقال عنان في بيان له ان التقارير تشير الى انه على الرغم من المحاولات التى استهدفت احداث اضطرابات فان العراقيين توجهوا باعداد كبيرة الى ممارسة حقهم في التصويت واضاف انه من المهم لكل الافراد والاحزاب والجماعات الذين لم يتمكنوا لاسباب عدة او لم يبدوا رغبة في المشاركة في الانتخابات ضمان ادخالهم ومشاركتهم في عملية وضع الدستور

وشدد عنان على ان الامم المتحدة على استعداد لمواصلة مساعدتها بغية تسهيل الجهود الحيوية المبذولة وتقديم المساعدة في حال دعوتها للجمعية الوطنية المؤقتة في وضع مشروع الدستور العراقي.

واثنى عنان على شجاعة الشعب العراقي وتوجه بالتهنئة للجنة الانتخابات العراقية المستقلة اضافة الى الالاف من العراقيين والمراقبين الذين اشرفوا على تنظيم العملية الانتخابية واجراء الانتخابات بفاعلية في اطار زمني محدد وظروف امنية صعبة.

واشاد بجهود رجال وقوات الامن العراقية والدولية لمساهمتها الواضحة في ضمان امن العملية الانتخابية وسلامتها.

### استفتاء الدستور ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥

أكثر من ٦١ ٪ من الناخبين العراقيين يدلون باصواتهم في الاستفتاء على الدستور

ادلى أكثر من ٦١ ٪ من الناخبين بأصواتهم للاستفتاء على الدستور الذي وضعته لجنة خاصة في الجمعية الوطنية

وكان الرئيس جلال الطالباني توقع أن يصوّت معظم العراقيين بالموافقة على مسودة الدستور، بينما وصف رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري يوم الاستفتاء بأنه مرحلة انتقالية تؤذن بتحقيق استقرار سياسي يستند إلى أسس دستورية.

وكانت عملية الاستفتاء وبحسب مصادر في مفوضية الانتخابات شهدت اقبالا كبيرا في العديد من المدن العراقية وخصوصا في مناطق جنوبي العراق ومحافظات كردستان والمناطق الامنة في وسط وغربي العراق.

ولم يسجل في يوم الاستفتاء اي حوادث امنية تذكر حسبما افاد بذلك وزير الداخلية باقر جبر صولاغ الزبيدي والذي قال انه باستثناء سقوط قذيفتي هاون في منطقتي العامرية والاعظمية فانه لم يتم تسجيل اي حادث اختراق امني.

وكانت مفوضية الانتخابات اعلنت ان مراكز الاقتراع في العراق استقبلت اكثر من ٩ ملايين ناخب عراقي ما عدا ٦٠ مركزا من اصل ستة الاف مركز انتخابي لم تفتتح في محافظة الانبار لاسباب امنية.

بعد ايام على اجراء التصويت اعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق عن النتائج الأولية للاستفتاء على مشروع دستور العراق . وقد خضعت هذه النتائج لسلسلة من إجراءات التدقيق في مركز الإحصاء والتدوين ولم تشمل النتائج التي اعلنت اولا محافظات بابل والبصرة وأربيل ونينوى.

وللأسباب الأمنية فإن العديدَ من الأصوات في الأنبار لم يتم عدها في مراكز الاقتراع هناك وإنما نقلت إلى مركز الإحصاء والتدوين في مقر المفوضية لفرزها ووضعها في الجداول الانتخابية.

وقد جاءت النتائج التراكمية للاستفتاء كالتالي في المرحلة الاولى:

| المحافظة | نسبة نعم | نسبة لا |
|---|---|---|
| بغداد | ٧٧,٧٠٪ | ٢٢,٣٠٪ |
| دهوك | ٩٩,١٣٪ | ٠,٨٧٪ |
| ديالى | ٥١,٢٧٪ | ٤٨,٧٣٪ |
| كربلاء | ٩٦,٥٨٪ | ٣,٤٢٪ |
| كركوك | ٦٢,٩١٪ | ٣٧,٠٩٪ |
| ميسان | ٩٧,٧٩٪ | ٢,٢١٪ |
| المثنّى | ٩٨,٦٥٪ | ١,٣٥٪ |
| النّجف | ٩٥,٨٢٪ | ٤,١٨٪ |
| القادسيّة | ٩٦,٧٤٪ | ٣,٢٦٪ |
| صلاح الدّين | ١٨,٢٥٪ | ٨١,٧٥٪ |
| السّليمانية | ٩٨,٩٦٪ | ١,٠٤٪ |
| ذي قار | ٩٧,١٥٪ | ٢,٨٥٪ |
| واسط | ٩٥,٧٠٪ | ٤,٣٠٪ |
| الأنبار | ٣,٠٤٪ | ٩٦,٩٦٪ |

### العراقيون يوافقون على مسودة الدستور الجديد بنسبة ٧٨,٥٩٪

بعد ترقب مشوق اجتازت مسودة الدستور العراقي العقبة الاخيرة عندما اعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات نتائج المحافظات المتبقية وهي نينوى، اربيل، بابل والبصرة.

وفي مؤتمر صحفي عقد في قصر المؤتمرات اعلن الدكتور فريد ايار الخبير الاعلامي عضو مجلس المفوضين ان النتائج النهائية للأصوات في محافظة نينوى اظهرت ان عدد المصوتين فيها بلغ ٧١٨ ألفاً و٧٥٨ ، قال ٣٢٢ ألفاً و٨٦٩ مصوتاً (نعم) أي بنسبة ٤٤,٩٢٪ ، فيما قال ٣٩٥ ألفاً و٨٨٩ (لا) للدستور أي بنسبة ٥٥,٠٨٪ وهذا يعني عدم توفر الثلثين لرفض الدستور بعد ان رفضته محافظة صلاح الدين بنسبة ٨١,٧٥٪ من عدد مصوتيها ورفضته ايضاً محافظة الانبار بـ ٩٦,٩٦٪ من عدد مصوتيها.

والمعروف ان قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية ينص على ان الدستور لا يرفض إلا بعد ان يرفضه ثلثا المصوتين في ثلاث محافظات.

وبين الدكتور ايار ان النتائج التي اعلنتها المفوضية بالاضافة للنتائج الاخرى تسدل الستار على نقاشات عديدة وتكهنات مختلفة حول اقرار مسودة الدستور من عدمها.

وقال ان مجموع من شارك في عملية الاستفتاء بلغ ٩ ملايين و٨٥٢ ألفاً و, ٢٩١

١٥ مليون عراقي يتوجهون الى الصناديق في ثالث اقتراع

بدأت في الساعة السابعة صباح اليوم الخميس المصادف ١٥ كانون الاول عملية التصويت لانتخاب مجلس النواب الذي ستدوم ولايته أربع سنوات وتوجه اكثر من ١٥ مليون عراقي لاختيار ٢٧٥ نائبا من بين ٧٦٥٥ مرشحا توزعوا على ٩٩٦ قائمة انتخابية. وحسب مصادر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فان ٣٠٧ كيانات سياسية بينها ١٩ ائتلافا قدمت ٩٩٦ قائمة انتخابية تتنافس في الانتخابات. ويأمل المواطنون ان تعيد هذه الانتخابات التوازن السياسي الذي كان مفقودا في الجمعية الوطنية التي انتخبت في كانون الثاني الماضي. وخاضت الانتخابات خمسة ائتلافات رئيسية هي الائتلاف العراقي الموحد، والقائمة العراقية الوطنية وقائمة التحالف الكردستاني.

و ادلى الرئيس جلال طالباني بصوته في الانتخبات في مدينة السليمانية. وتوجه طالباني الى مركز للاقتراع في اعدادية جمال طاهر في السليمانية وكان اول من ادلى بصوته من ابناء السليمانية. وفي تصريح مقتضب للصحفيين قال طالباني ان هذا اليوم يعتبر عيدا للعراقيين وفي نفس الوقت يعتبر نصرا ضد الارهاب

وأعرب الدكتور إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء عن أمله في أن تتشكل الحكومة المقبلة بأسرع وقت ممكن. وقال عقب الإدلاء بصوته في الانتخابات إن مرحلة تسيير الأعمال ستستمر حتى تشكيل الحكومة المقبلة. وأضاف إن حكومته أسست لدولة القانون ولاقتصاد قوي معبرا عن تمنيه في أن تستثمر الحكومة المقبلة هذا التأسيس.

توزيع مقاعد البرلمان العراقي الجديد

سيتم توزيع مقاعد مجلس النواب العراقي (البرلمان) ألـ٢٧٥ وفق الية حددتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تنص بان يتم توزيع ٢٣٠ مقعد على المحافظات ألـ١٨ ثم يخصص لكل كيان سياسي مقعد او اكثر وفقا لعدد الاصوات التي يحصل عليها.

ويتم تخصيص المقاعد ٤٥ المتبقية على اساس تعويضي ووطني على الكيانات التي لم تحصل على اي مقعد في اية محافظة، شرط ان يكون مجموع اصواتها داخل العراق مساوياً او يزيد على الحد الوطني مما يؤهلها لنيل مقعد او اكثر.

توزيع المقاعد ال ٢٣٠ :

١ - بغداد ٥٩ مقعداً.
٢ - البصرة ١٦ مقعداً.
٣ - نينوى ١٩ مقعداً.
٤ - الانبار ٩ مقاعد.
٥ - صلاح الدين ٨ مقاعد.
٦ - ديالى ١٠ مقاعد.
٧ - كركوك ٩ مقاعد.
٨ - كربلاء ٦ مقاعد.
٩ - النجف ٨ مقاعد.
١٠ - بابل ١١ مقعداً.
١١ - القادسية ٨ مقاعد.
١٢ - المثنى ٥ مقاعد.
١٣ - ذي قار ١٢ مقعداً.
١٤ - ميسان ٧ مقاعد.
١٥ - واسط ٨ مقاعد.
١٦ - دهوك ٧ مقاعد.
١٧ - اربيل ١٣ مقعداً.
١٨- السليمانية ١٥ مقعداً.

### مراقبو الانتخابات

أعتمدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عددا كبيرا من المراقبين بحيث وصلت نسبتهم إلى مراقب لكل (٥٠) مقترعا.

وذكرت المفوضية ان عدد المراقبين الذين اعتمدوا بلغ (٢٣٠٠٠٠) وكيل للكيانات السياسية و (١٢٠٠٠٠ ) مراقب لمراقبة الانتخابات في المحافظات الثماني عشرة . وقد أعتمدت لجان المراقبة الدولية (٨٠٠) مراقب للغرض ذاته. وقد أفادت المكاتب الانتخابية التابعة للمفوضية خارج البلاد في (١٥) بلدا والمشمولة بالبرنامج الانتخابي للمقيمين خارج البلاد أعتمادها (١٣٠٠) مراقب و (١٨٠٠) وكيل للكيانات السياسية.

وقال عادل اللامي المدير العام المفوضية تبين هذه الأرقام مدى الاهتمام بالانتخابات وحجم تعبئة الكيانات السياسية والمنظمات غير الحكومية وتمتع المجتمع المدني بالحقوق المدنية التي طالما حجبت عنه. وأضاف اللامي لقد توفرت جميع الشروط للمراقبة الانتخابية التي غطت أكثر من (٣٣٠٠٠) محطة أقتراع في العراق.

# الجمعية الوطنية ومسيرة الـ٩٠ جلسة

بغداد / هشام الركابي

شهد العراق في نهاية كانون الثاني من عام ٢٠٠٥ اول عملية انتخاب ديمقراطي للفوز بمقاعد الجمعية الوطنية وهي التسمية التي اقرت للبرلمان العراقي الذي حدد بمهام رئيسة تتمثل بكتابة الدستور والاعداد للانتخابات العامة في ١٥ من كانون الاول ٢٠٠٥ .

### انجازات مهمة

لقد استطاعت الجمعية الوطنية في هذا الظرف القياسي والمرحلة المهمة من تاريخ العراق انجاز مسودة الدستور في الموعد المقرر حيث طرح للاستفتاء الشعبي في ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٥ و تم اقراره رسميا كما استطاعت الجمعية من خلال لجانها الـ ( ٢٧ ) من تشريع العديد من القوانين من اهمها قانون التقاعد وقانون مكافحة الارهاب وقانون السجناء السياسين فضلا عن قانون وزارة العدل وقانون الجنسية .

### الجمعية الوطنية ولجانها الـ ( ٢٧ )

مع بدء اعمالها وفي سبيل معالجة العديد من القضايا والمشكلات التي خلفها النظام السابق والحقبة الماضية بدأت الجمعية الوطنية في تشكيل ( ٢٧ ) لجنة فرعية منبثقة عنها وتوزعت اللجان على الشكل الاتي:

١ - العلاقات الخارجية : وتضم ( ١١ ) عضوا حيث قدمت هذه اللجنة العديد من التقارير واشرت الكثير من الملاحظات المتعلقة بعلاقة العراق الخارجية مع دول العالم .

٢ - الحوار والعلاقات الوطنية : وضمت هذه اللجنة ( ١٠ ) اعضاء من الجمعية الوطنية وسعت الى خلق نوع من الانسجام ولغة الحوار في العلاقات الداخلية للقوى والحركات العراقية في كيفية الدخول ضمن العملية السياسية الجديدة في العراق الجديد .

٣ - حقوق الأنسان : وهي احدى اللجان الفرعية المنبثقة عن الجمعية الوطنية حيث اكدت في تقريرها المقدم الى الاعضاء على ضرورة تفعيل المبادىء الاساسية لحقوق الانسان ودعت ايضا الى انهاء ملف المعتقلين لدى القوات المتعددة الجنسية مشددة على تعويض من تضرر من جراء ذلك ومن لم تثبت عليه اي تهمة او جريمة وتتكون اللجنة المذكورة من ( ١٠ ) اعضاء .

٤ - الأقتصادية : وقد اعدت هذه اللجنة برنامجا كاملا عن الموضوعات التي عملت على دراستها واهمها مسألة البطاقة التموينية والية التوزيع واعطاء البدائل . كما قدمت هذه اللجنة والمكونة من (١٠ ) اعضاء ايضا مقترحا حول تشكيل (هيئة التقييس والسيطرة وحماية المستهلك ) فضلا عن تطرقها الى مسألة ازمة الوقود وكيفية وضع الحلول الخاصة بها عبر لقاءاتها بالجهات المختصة في وزارة النفط .

٥ – اللجنة المالية : وتضم ( ٨ ) اعضاء وقد قامت هذه اللجنة بوضع تقارير مالية عدة وتابعت المواضيع المتعلقة بالمالية وارتباطها بالتخصيصات المالية لعام ٢٠٠٥

٦ - الأمن والدفاع : قامت هذه اللجنة التي تعتبر احدى اللجان الفرعية المهمة في الجمعية الوطنية بوضع تقارير توضح ما يجري على الساحة الامنية في البلاد وحددت اللجنة الكثير من المطالب اهمها ضرورة ان توقف القوات المتعددة الجنسية عمليات الدهم والاعتقال للمواطنين فضلا عن انها اكدت ضرورة ان ترفع القوات الاجنبية مسألة عملية تجهيز وتسليح الجيش العراقي وباقي الاجهزة الامنية ومن خلال مطالبيها ايضا طالبت القوات الاجنبية بالخروج من المدن الامنة والمستقرة امنيا وخاصة الاماكن المقدسة بالاضافة الى انها دعت الى تضييف مسؤولي الاجهزة الامنية في جهاز الداخلية والمخابرات ومكونة هذه اللجنة من ١١ عضوا .

٧ - التربية والتعليم والثقافة والفنون : قدمت هذه اللجنة ورقة عمل اكدت فيها ضرورة الاهتمام بالاسرة التعليمية في العراق عبر اجراء زيادة في الرواتب والدخل المتعلق بالاساتذة والمعلمين كما اكدت ورقة العمل على ضرورة تطبيق التعليم الالزامي وشددت اهمية تخصيص مبالغ شهرية لطلبة المدارس الذين يعيشون في مناطق فقيرة اسوة باقليم كردستان فضلا عن دعمها لبرنامج التغذية المدرسية للمراحل الابتدائية . من جهة اخرى وعلى صعيد التعليم العالي طالبت ورقة العمل على ان يتم اختيار عمداء ورؤساء الجامعات والكليات والمناصب الادارية الاخرى وفقا لشروط واضحة ومحددة . واشارت الى تشكيل مجلس اعلى للتربية يتولى مسألة التخطيط للسياسات التربوية والتعليمية في البلاد .

٨ - القانونية : انجزت هذه اللجنة والمكونة من ( ١١ ) عضوا صياغة واعداد العديد من القوانين والتشريعات التي رفعت الى الجمعية الوطنية ومن بين ابرز ما تم انجازه هو تشريع قانون الاستفتاء على الدستور الدائم.

٩ - شؤون الأقاليم والمحافظات : وتضم ( ١١ ) عضوا وتهتم بقضايا المحافظات وشؤون المجالس البلدية فيها .

١٠ - الشكاوى : وتتألف هذه اللجنة من ( ١١ ) عضوا وهي مختصة بالشكاوي المقدمة الى الجمعية الوطنية من جهات عدة .

١١ - لجنة المرحلين والمهجرين والمغتربين : طرحت هذه اللجنة العديد من الشكاوى التي قدمت من المواطنين ومن المرحلين والمغتربين الذين عادوا الى البلاد مؤخرا وناقشتها امام انظار الجمعية الوطنية كما عقد اعضاء اللجنة العديد من اللقاءات مع المسؤؤلين في وزارة المهجرين و المهاجرين وتدارسوا الحلول المتعلقة بالمشكلات التي تواجه العراقيين المغتربين والمرحلين كما دعت اللجنة والمكونة من ( ١١ ) عضوا الى اعداد استمارة معلومات تخصص للعائدين من الخارج وتؤشر المشكلات والمعوقات الموجودة وتحديد الجهات المسؤولة عن معالجتها .

١٢ - الزراعة والأرياف : تقدمت لجنة الزراعة بورقة عمل وضحت فيها المعوقات والمشكلات التي تواجه القطاع الزراعي والريفي في العراق ودعت الى ضرورة العمل والتنسيق مع الوزرات ذات العلاقة ومنها الصناعة والتجارة والزراعة لتوفير المستلزمات الضرورية لانجاح الخطط الزراعية علما ان اللجنة مكونة من (١١) عضوا من اعضاء الجمعية الوطنية .

١٣ - الخدمات والاعمار: وهذه اللجنة مكونة من ( ١١ ) عضوا تقدمت بعدد من التقارير المتعلقة بعمليات الاعمار للبنى التحتية للبلاد فضلا عن انها فتحت التحقيق في الاموال التي خصصت لاعمار العديد من المدن والمحافظات وعملت على اجراء التحقيق والاستفسار من مجالس المحافظات حول التحقق من وجود عمليات اهدار للمال العام ضمن حملة الاعمار التي بدأت في عهد حكومة علاوي السابقة . كما طالبت بضرورة بيان المبالغ المترتبة على الدول المانحة في عملية دعمها للعراق في هذه المرحلة

١٤- أحياء الأهوار وتطويرها : قدمت هذه اللجنة التي ضمت( ٨ ) اعضاء مشروعا يدعو الى تشكيل هيئة تسمى ( هيئة انعاش الاهوار ) وترتبط هذه الهيئة بمجلس الوزراء على ان ترتبط الوزارات ذات العلاقة بالهيئة لاغراض التنسيق والعمل المشترك نحو القضية نفسها . كما طالبت اللجنة في مشروعها الاشراف ومتابعة اعمال الوزارات ذات العلاقة ومنها وزارة الموارد المائية والبيئة والاعمار والاسكان من اجل حثها على الاسراع في برامجها والاطلاع على ما تعرضت له الاهوار من تدمير وكيفية العمل مع هذه الوزارات لاعادة اهالي الاهوار والذين هجروا منها الى تلك المناطق .

١٥ – النزاهة : اثارت لجنة النزاهة في الجمعية الوطنية الكثير من ملفات الفساد الاداري خلال الجلسات الماضية وبالاخص قضية هدرالاموال في وزارات الداخلية والدفاع والبلديات والاشغال وغيرها . ودعت اللجنة المكونة من ( ١١) عضوا الى اجراء تعديلات في القوانين والعقوبات المتعلقة بجرائم الاختلاس وهدر المال العام باعتبارها جريمة اساسية .

١٦ - الشباب والرياضة : اخذت هذه اللجنة على عاتقها متابعة المتحقق من القضايا الخاصة بالشباب والرياضة فضلا عن التنسيق بين الجمعية والوزارات والجهات المعنية بهذا الشأن .

١٧ - لجنة الشهداء والسجناء السياسيين : تضم هذه اللجنة ( ١١ ) عضوا حيث تقدمت بتشريع يدعو الى انشاء صندوق يهتم بذوي الشهداء والسجناء السياسيين تحت مسمى (صندوق الشهيد ) وقامت اللجنة بعقد العديد من اللقاءات والزيارات الى دول لديها خبرة في هذه المجال من اجل اكتساب الخبرة والتنسيق .

١٨ - ضحايا النظام السابق : قدمت هذه اللجنة مشروع قانون يدعو الى تعويض ضحايا النظام السابق عبر ايجاد دخل تقاعدي لذويهم فضلا عن تهيئة اماكن خاصة للسكن لكونهم تعرضوا لاساليب اجرامية وعمليات تهجير طوال حكم النظام السابق ١٩ – الصحة : قدمت لجنة الصحة عدة مشاريع اكدت فيها ضرورة العمل على تطوير القطاع الصحي في البلاد فضلا عن مطالبتها بتطوير الصناعة الدوائية في عموم العراق . كما دعت الى انشاء مراكز وقطاعات صحية في المناطق البعيدة عن مراكز المدن . كما حققت تضييفا لوزير الصحة في احدى جلسات الجمعية الوطنية الماضية . وتتكون لجنة الصحة من ( ١١ ) عضوا من اعضاء الجمعية الوطنية .

٢٠ – المياه : تقدمت لجنة المياه بتقرير الى الجمعية الوطنية تضمن العديد من النقاط التي توضح المهام الرئيسية لعمل اللجنة فضلا عن مهامها في مناقشة ومراقبة عمل المؤسسات ذات العلاقة بالشأن المائي ومدى تطوير برامجها المعلنة والاشراف على الملف المائي مع الدول المتشاطئة . كما اكدت اللجنة المتكونة من ( ٧ ) اعضاء ضرورة تطوير وتنفيذ الخطط والبرامج ذات الطابع الستراتيجي بهدف تحسين نوعية المياه العراقية التي تتناسب مع مبادىء التنمية المستديمة .

٢١ - أجتثاث البعث : قدمت لجنة اجتثاث البعث ورقة عمل دعت فيها الى ضرورة عدم التساهل والتماهل مع من ارتكب اعمالا اجرامية بحق ابناء الشعب العراقي وخاصة ممن كان في حزب البعث المنحل . كما قدمت اللجنة مقترحا حول اعتبار حزب البعث المنحل منظمة ارهابية يجب مكافحتها وعدم السماح لهذا التنظيم الدخول في العمل السياسي داخل العراق حتى تحت اي مسمى كان . وتضم هذه اللجنة ( ٧ ) اعضاء .

٢٢ - المرأة والأسرة والطفولة : قدمت لجنة المرأة ورقة عمل ومشاريع عدة طالبت فيها الحكومة بضرورة الاهتمام بالاسرة والطفولة في البلاد بعد ان تعرضت مرافقها الخدمية الى الاهمال والاضرار من جراء ما ارتكبه النظام السابق . كما دعت ورقة العمل الى الاهتمام بالمرأة وتضم هذه اللجنة ( ٨ ) اعضاء .

٢٣ – البيئة: اهتمت هذه اللجنة بقضايا البيئة ودعت في اوراق عدة الى متابعة الوضع البيئي العراقي كما ساهمت في اعداد دراسات وافية عن الواقع البيئي في العراق من خلال اختصاصات عالية وعرضت اقتراحاتها على الجمعية الوطنية .

٢٤ - مؤسسات المجتمع المدني : طالبت لجنة مؤسسات المجتمع المدني من خلال مشروع تقدمت به الى الجمعية الوطنية الحكومة على ضرورة تخصيص ما بمقدار ٢٪ من عائدات الناتج الوطني ( عائدات النفط ) الى مؤسسات المجتمع المدني لان تلك المؤسسات ينقصها التمويل كما قامت اللجنة بالتحضير للمؤتمر الاول لمؤسسات المجتمع المدني الذي عقد خلال شهر حزيران الماضي . وتضم هذه اللجنة ( ١١ ) عضوا من اعضاء الجمعية الوطنية .

٢٥ - لجنة الاعلام والثقافة : وهي لجنة استحدثت مؤخرا بعد ان تم اجراء تعديل على لجنة التعليم والثقافة والاعلام وقدمت هذه اللجنة خلال فترة عملها ورقة عمل حول حل مشكلة الموظفين في وزارة الاعلام المنحلة فضلا عن دعوتها الى تفعيل عمل ميادين الاعلام والثقافة و الاهتمام بها واعادة تأهيل الاماكن الاثرية في البلاد وخاصة الاماكن التي تضررت من جراء العمليات العسكرية ومنها اثار بابل .

٢٦ - ضحايا الاحتلال والإرهاب : اهتمت هذه اللجنة بضحايا الارهاب والعمليات العسكرية ودعت في اوراق طرحتها على الجمعية الوطنية الى ضرورة تعويض المتضررين وادراجهم ضمن الفئات المتضررة واعتنت ايضا بضحايا القوات متعددة الجنسيات واصدار ذلك بقانون . كما دعت اللجنة الى الضغط من اجل ان تضبط القوات المتعددة الجنسية عملياتها العسكرية وان لاتؤدي الى اضرار بالمدنيين وخاصة في المناطق الساخنة .

٢٧ – العشائر : قدمت لجنة العشائر والمتكونة من ( ٨ ) اعضاء العديد من المشاريع التي تدعم فيها ضمان حقوق العشائر في مسودة الدستور عبر التنسيق والعمل مع اعضاء اللجنة الدستورية في الجمعية الوطنية باعتبار العشائر احدى المكونات الرئيسية في المجتمع . وقد دعا مشروع هذه اللجنة الى تفعيل دور العشائر من خلال تشكيل ديوان لشؤون العشائر يرتبط برئاسة الجمهورية .كما طالبت اللجنة بتحسين احوال ابناء العشائر القاطنة في الارياف والقرى .

بعدما استهدف الارهاب منازلهم في حادث التفجير الكرادة مازال هؤلاء المواطنون يقيمون في خيام تجاور بيوتهم التي استحالات الى حطام وفي الصورة عمل جماعي لاعداد وجبة طعام جماعية